

دراسة تحليلية لمدى جاذبية المناخ الاستثماري في الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

A study analysing the attractiveness of the investment climate in Arab countries for foreign direct investment

مريم قرعي^{*1}¹ جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريش (الجزائر)، مخبر الدراسات والبحوث التسويقية والاقتصادية

meriem.garai@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024-11-29

تاريخ الاستلام: 2024-10-30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات الدولية، وعلى هذا الأساس توصلت الدراسة إلى وجود تفاوت بين الدول العربية من حيث مدى قدرة المناخ الاستثماري السائد في كل دولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن هذا المنطلق أوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز التكتل الاقتصادي العربي بهدف توفير مناخ استثماري أكثر جاذبية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية.

كلمات مفتاحية: الجاذبية، المناخ الاستثماري، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الدول العربية.

تصنيفات JEL: Q54، F21.

Abstract:

This study aims to diagnose the attractiveness of the investment climate in the Arab countries for foreign direct investments by relying on some international indicators. On this basis the study found, there is a disparity between the Arab countries in terms of the extent to which the prevailing investment climate in each country is able to attract foreign direct investments, and on this basis the study recommended the need to work to strengthen the Arab economic bloc in order to provide a more attractive investment climate to attract foreign direct investments to the Arab countries.

Keywords: Attractiveness, Investment Climate, Foreign Direct Investment, Arab Countries.

JEL Classification Codes : Q54, F21.

1. مقدمة:

تماشيا مع التوجه الجديد للاقتصاد العالمي ضمن سياق العولمة فقد أدى ذلك إلى سعي كل دول العالم إلى تطوير اقتصادها، وذلك من خلال سعيها إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها إستراتيجيات التنمية الاقتصادية خاصة في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنطلق فقد أصبحت قضية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل سياسة اقتصادية ذات أهمية كبيرة، نتيجة تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي فضلا على مدى مساهمتها الفعالة في سد الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار المحلي، كما أنها تعتبر أهم مصدر لنقل المهارات الإدارية والتكنولوجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى خلق فرص العمل وكذلك سهولة الولوج إلى الأسواق العالمية.

ومع تزايد تنافس الدول سواء المتقدمة أو النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد أصبح توفير المناخ الاستثماري الملائم يمثل إحدى الرهانات باعتباره المتحكم الأساسي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

والدول العربية ليست بمعزل عن كل هذه التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال على الصعيد الدولي، حيث تسعى جاهدة إلى توفير مناخ استثماري قادر على جذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف الاندماج في سوق الاقتصاد العالمي.

إشكالية البحث:

ومما سبق تبرز إشكالية دراستنا من خلال السؤال التالي:

"ما مدى قدرة المناخ الاستثماري في الدول العربية على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟".

فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكننا صياغة الفرضية التالية القابلة للنفي والإثبات:

— تتفاوت الدول العربية فيما بينها من حيث مدى قدرة المناخ الاستثماري السائد في كل دولة على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

— إثراء الجانب العلمي وذلك من خلال التطرق إلى جملة من المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر؛

— إبراز الدور الذي يلعبه المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- تشخيص واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية وفق بعض المؤشرات الدولية؛
- محاولة التعرف على أهم القطاعات المستقبلية للاستثمارات الأجنبية في الدول العربية؛
- التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات والتي من شأنها أن تساهم في تحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية، ومن ثم زيادة كفاءته وفعاليته في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

منهج البحث:

لمعالجة هذا الموضوع والإحاطة بكل جوانبه وتحقيقاً لأهدافه تم اتباع منهجين: الوصفي ودراسة الحالة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي وذلك بهدف تكوين القاعدة النظرية لموضوع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم اعتماد على منهج دراسة الحالة بهدف تشخيص واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

2. الإطار النظري والمفاهيمي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

1.2 ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "مجموعة من العمليات المختلفة موجهة للتأثير على السوق وذلك من خلال توطيد الشركة في دولة أخرى غير دولة الشركة الأم" (Ngouhou, 2008, P14).

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر: "كل استثمار يتم القيام به خارج البلد الأصلي للشركة الأم، وذلك من خلال البحث عن بلد مضيف للاستثمار بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية على المدى القصير والطويل الأجل" (Bellaouar, Ghezal, 2024, p239).

كما عرف أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك الاستثمار الذي يتضمن علاقة طويلة الأجل بين الشركة الأم والشركة في البلد المضيف، وهذا ما يعكس قدرة الشركة الأم على التحكم الإداري في الشركة التابعة لها بحيث يكون للشركة الأم حصة من رأس المال لا تقل عن 10%" (Benabbes, Houhou, 2021, p81).

2.1.2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة مزايا نذكر أهمها (Khelifa, Taleb, 2021, p780):

- نقل وتوطيد المعرفة والتكنولوجيا إلى البلد المضيف؛
- اكتساب أساليب جديدة في الإنتاج والإدارة، مما يؤدي إلى جودة العمليات الإنتاجية؛
- زيادة تحسين كفاءة رأس المال البشري، وذلك من خلال نقل وتوطيد البرامج التدريبية أثناء العمل، ومن ثم اكتساب مهارات إضافية وتحسين تراكم رأس المال المعرفي؛
- تحفيز المنافسة على المستوى المحلي، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية بأكثر كفاءة وفعالية؛

- دخول الشركات الدولية المتخصصة في الخدمات ذات الصلة، مع زيادة في الطلب على الأعمال التجارية المحلية مما يؤدي إلى انخفاض متوسط التكاليف ومن ثم نمو المعاملات التجارية.

3.1.2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي (Benabbes, Houhou, 2021, p81,82):

- **الاستثمار المشترك:** وهو مشروع مملوك بشكل دائم لطرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين، حيث لا تقتصر المشاركة هنا فقط على رأس المال المشترك وإنما تشمل أيضا الإدارة والخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية، وذلك بهدف زيادة تراكم رأس المال وإدخال التقنيات والمهارات وتوفير فرص العمل إضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات من خلال تعزيز الصادرات وإحلالها محل الواردات، وتنمية قدرات الكوادر الوطنية مع خلق روابط مع المشاريع المحلية.
- **الاستثمار المملوك بالكامل للأجانب:** يعتبر هذا النوع من أفضل الأشكال بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات وذلك خوفا منها لتسرب تقنياتها إلى الشركات المحلية، على عكس الدول المضيفة التي تتردد كثيرا في السماح بوجود هذا الشكل من الاستثمار تفاديا منها للاحتكار والتبعية الاقتصادية وهذا ما يظهر جليا في الدول النامية، حيث بالرغم من أن هذا النوع من الاستثمار يحقق لها زيادة في التراكم الرأسمالي مع زيادة في الصادرات ومن ثم تحسين ميزان المدفوعات إضافة إلى أنه يساهم في إدخال التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية والتسويقية إلا أن هذا النوع من الاستثمار يبقى فيه نسبة مخاطرة بالنسبة للدولة المضيفة.
- **عمليات التجميع:** وتكون في شكل اتفاق بين طرف أجنبي وطرف محلي (عام أو خاص)، حيث يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة لتسيير الشركة، وكيفية تدفق العمليات، طرق التخزين والصيانة وذلك مقابل عائد مادي متفق عليه، حيث قد تأخذ عمليات التجميع شكل من أشكال الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي، وقد لا يتضمن عقد المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع وبالتالي يكون هنا الاستثمار شبيها بأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.

2.2 المضامين الأساسية لمناخ الاستثمار:

1.2.2 مفهوم المناخ الاستثماري :

حسب تقرير التنمية العالمية لعام 2015 الصادر عن البنك الدولي فإن مناخ الاستثمار يمثل: "مجملة الظروف التي تساعد على خلق الفرص والحوافز للشركات بهدف القيام بالاستثمار والتوسع فيه مع توفير فرص العمل" (Philips, 2006, p2).

أما الخبير الاقتصادي البريطاني (Nicholas Stern) فقد عرف مناخ الاستثمار على أنه: "عبارة عن مجموعة العوامل السياسية والمؤسسية والبيئية الحالية والمتوقعة والتي يمكن أن تؤثر على مردودية الاستثمار ومخاطره" (Word Bank, 2015, p23).

2.2.2 دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

حسب الأونكتاد فإن جاذبية المناخ الاستثماري تعتمد على ثلاثة عوامل أساسية وهي (Khelifa, Taleb, 2021, p780):

- سياسات البلد المضيف والتي تتعلق بكل من الاستقرار الاقتصادي والسياسي، قواعد الوصول إلى الأسواق، الاتفاقيات الدولية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات العامة إلخ؛
 - خصائص اقتصاد البلد المضيف من ناحية حجم وهيكل السوق، معدل النمو، التكنولوجيا والبنية التحتية إلخ؛
 - التدابير الفعالة التي يتخذها البلد المضيف لتشجيع وتسهيل الاستثمار.
- كما يرتبط دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتحقيق العديد من الأهداف نذكرها منها ما يلي (Khelifa, Taleb, 2021, p781):

- تعزيز القدرة التنافسية؛
- تطوير قطاعات التكنولوجيا المتقدمة؛
- البحث عن تخصص دولي أفضل للأنشطة ذات القيمة المضافة.

3.2.2 التحديات التي تواجه المناخ الاستثماري :

توجد العديد من التحديات التي تواجه المناخ الاستثماري وهي (Daoud, 2024, P393-394):

- التحديات المالية: وتكون نتيجة عدم استقرار النظام المصرفي وهذا ما يجعل البنوك تضع شروط تعرقل نشاط المستثمرين كالضمانات الكبيرة التي تطلبها منهم لمواجهة الأخطار المحتملة، بالإضافة إلى عدم وجود ضمانات من البنك المركزي بشأن تحويل الأرباح للمستثمرين.
- التحديات البيروقراطية: حيث تشكل عائقا قويا أمام عملية الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، والتي تتمثل أساسا في طول فترة تسجيل قيد المؤسسات الجديدة في السجل التجاري، سوء التسيير الإداري، الرشوة والمحسوبية، إضافة إلى عدم وجود نظام معلوماتي في مختلف المصالح الإدارية.
- تحديات العقار الصناعي: والتي تتمثل أساسا في صعوبة الحصول على أراضي مخصصة للنشاط الاستثماري، بالإضافة إلى عدم مطابقة بعض المناطق الصناعية للمعايير الأساسية ناهيك عن غياب شهادات الملكية مما يعيق خصخصة المؤسسات أو الشراكة مع العملاء الأجانب.

– تحديات أخرى: وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي والأمني، بالإضافة إلى عدم كفاءة إجراءات الترويج للمشاريع الاستثمارية ناهيك عن نقص العمالة الماهرة والمدرّبة لمشاريع الاستثمارات الأجنبية على وجه الخصوص بسبب هجرة الأدمغة.

3. تشخيص واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية

1.3 تقييم المناخ الاستثماري للدول العربية وفق بعض المؤشرات الدولية:

1.1.3 تقييم المناخ الاستثماري للدول العربية وفق مؤشر الحرية الاقتصادية :

يقيس مؤشر الحرية الاقتصادية مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمؤسسات وذلك بالاعتماد على 12 عاملا (هارون، 2022، ص56)، والجدول الموالي يوضح الترتيب العالمي للدول العربية وفق مؤشر الحرية الاقتصادية.

الجدول رقم (1): الترتيب العالمي للدول العربية وفق مؤشر الحرية الاقتصادية لسنتي 2023-2024

الترتيب العربي	الدولة	الترتيب العالمي 2023	الترتيب العالمي 2024	التغير	(1) حقوق الملكية Property Rights	(2) القضائية Judicial Effectiveness	(3) نزاهة الحكومة Gov't Integrity	(4) العبء الضريبي Tax Burden	(5) الإنفاق الحكومي Gov't Spending	(6) الصحة المالية Fiscal Health	Country	Arab Ranking
1	الإمارات	24	22	2	61	116	34	1	62	6	UAE	1
2	قطر	36	28	8	50	103	56	3	75	12	Qatar	2
3	البحرين	68	54	14	60	130	101	2	95	166	Bahrain	3
4	سلطنة عمان	95	56	39	45	145	81	8	120	61	Oman	4
5	السعودية	98	69	29	97	110	77	4	103	49	Saudi Arabia	5
6	الكويت	108	90	18	116	104	82	7	165	1	Kuwait	6
7	الأردن	93	92	1	82	98	64	56	98	163	Jordan	7
8	المغرب	97	101	(4)	75	122	119	149	97	120	Morocco	8
9	جيبوتي	112	104	8	145	140	139	62	42	33	Djibouti	9
10	موريتانيا	117	110	7	137	136	153	111	36	19	Mauritania	10
11	مصر	151	146	5	124	149	139	50	52	142	Egypt	11
12	تونس	132	150	(18)	69	105	79	118	110	152	Tunisia	12
13	لبنان	164	154	10	147	146	155	29	7	66	Lebanon	13
14	الجزائر	168	164	4	155	133	136	83	126	137	Algeria	14
15	السودان	173	173	0	175	178	161	53	5	79	Sudan	15
	المتوسط العربي	109	101	8	103	128	105	49	80	80	Arab Average	
	عدد الدول بالمؤشر	176	176		182	182	182	177	176	176	Number of Countries	

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2024، ص28.

على ضوء هذه المعطيات نلاحظ تصدر دول مجلس التعاون الخليجي الترتيب العربي وفق المؤشر المركب للحرية الاقتصادية لسنة 2024، فحين شهد الترتيب العالمي ل 12 دولة عربية تحسنا ملحوظا في المؤشر المركب للحرية الاقتصادية حيث تقدمت سلطنة عمان ب 39 مركزا تليها المملكة العربية السعودية ب 29 مركزا والبحرين ب 14 مركزا، بينما تراجع الترتيب العالمي وفق المؤشر المركب للحرية الاقتصادية لسنة 2024 لكل من دولة تونس ب 18 مركزا والمغرب ب 4 مراكز.

2.1.3 تقييم المناخ الاستثماري للدول العربية وفق مؤشر مدركات الفساد (مؤشر الشفافية) :

يقيس مؤشر مدركات الفساد الجهود التي تقوم بها الدول في سبيل محاربة الفساد وتعزيز الشفافية وذلك بهدف معالجة المشاكل التي تؤثر على قرار المستثمر (ولد بن زازة، 2021، ص117)، والجدول الموالي يوضح الترتيب العالمي للدول العربية وفق مؤشر مدركات الفساد.

الجدول رقم (2): الترتيب العالمي للدول العربية وفق مؤشر مدركات الفساد لسنتي 2022-2023

الترتيب العربي 2023	الدولة	2022	2023	التغير Change	Country	Arab Ranking 2023
1	الإمارات	27	26	1	UAE	1
2	قطر	40	40	0	Qatar	2
3	السعودية	54	53	1	Saudi Arabia	3
4	الأردن	61	63	(2)	Jordan	4
4	الكويت	77	63	14	Kuwait	4
6	سلطنة عمان	69	70	(1)	Oman	6
7	البحرين	69	76	(7)	Bahrain	7
8	تونس	85	87	(2)	Tunisia	8
9	المغرب	94	97	(3)	Morocco	9
10	الجزائر	116	104	12	Algeria	10
11	مصر	130	108	22	Egypt	11
12	موريتانيا	130	130	0	Mauritania	12
12	جيبوتي	130	130	0	Djibouti	12
14	لبنان	150	149	1	Lebanon	14
15	العراق	157	154	3	Iraq	15
16	السودان	162	162	0	Sudan	16
17	ليبيا	171	170	1	Libya	17
18	اليمن	176	176	0	Yemen	18
19	سوريا	178	177	1	Syria	19
20	الصومال	180	180	0	Somalia	20
	المتوسط العربي	113	111	2	Arab Average	
	عدد الدول بالمؤشر	180	180		Number of Countries	

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2024، ص34.

على ضوء هذه المعطيات يمكننا القول بأن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر الأكثر نزاهة وشفافية مقارنة بباقي الدول العربية، حيث شهد الترتيب العالمي لـ 9 دول عربية تحسنا وفق مؤشر مدركات الفساد لسنة 2023 تصدرتهم مصر بـ 22 مركزا تلتها الكويت بتقدمها بـ 14 مركزا ثم الجزائر بـ 12 مركزا وهذا راجع أساسا للجهود التي بذلتها هذه الدول في سبيل محاربة الفساد، بينما تراجع الترتيب العالمي لـ 5 دول وفق مؤشر مدركات الفساد لسنة 2023 وهي الأردن، سلطنة عمان، البحرين، تونس والمغرب، فحين حافظت 6 دول عربية على ترتيبها العالمي وفق مؤشر مدركات الفساد لسنة 2023 وهي قطر، موريتانيا، جيبوتي، السودان، اليمن والصومال.

3.1.3 تقييم المناخ الاستثماري للدول العربية وفق مؤشر التنافسية العالمية :

يقيس مؤشر التنافسية العالمية مدى قدرة الدولة على النمو والمنافسة وذلك بالاعتماد أساسا على مؤشرين وهما: مؤشر النمو والمنافسة والذي يقيس مدى قدرة الدولة على النمو الاقتصادي ما بين 5 إلى 8 سنوات، بينما يتعلق المؤشر الثاني بتنافسية بيئة الأعمال من خلال قياس درجة تطور قطاع الأعمال والمناخ الاستثماري (هارون، 2022، ص55)، والجدول الموالي يوضح الترتيب العالمي للدول العربية وفق مؤشر التنافسية العالمية.

الجدول رقم (3): الترتيب العالمي للدول العربية وفق مؤشر التنافسية العالمية لسنتي 2022-2023

الترتيب العربي 2023	الترتيب الدولة	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2022	التغير Change	(1) الأداء الاقتصادي Economic Performance	(2) الكفاءة الحكومية Government Efficiency	(3) كفاءة الأعمال Business Efficiency	(4) البنية البنية التحتية Infrastructure	Country	Arab Ranking 2023
1	الإمارات	10	12	▲ 2	4	8	16	26	UAE	1
2	قطر	12	18	▲ 6	5	4	12	33	Qatar	2
4	السعودية	17	24	▲ 7	6	11	13	34	Saudi Arabia	4
3	البحرين	25	30	▲ 5	23	20	22	37	Bahrain	3
6	الكويت	38			19	26	42	49	Kuwait	6
7	الأردن	54	56	▲ 2	63	41	36	33	Jordan	7
	المتوسط العربي	26	28	▲ 2	20	18	24	39	Arab Average	
	عدد الدول بالمؤشر	64	63		64	64	64	64	Number of Countries	

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2024، ص39.

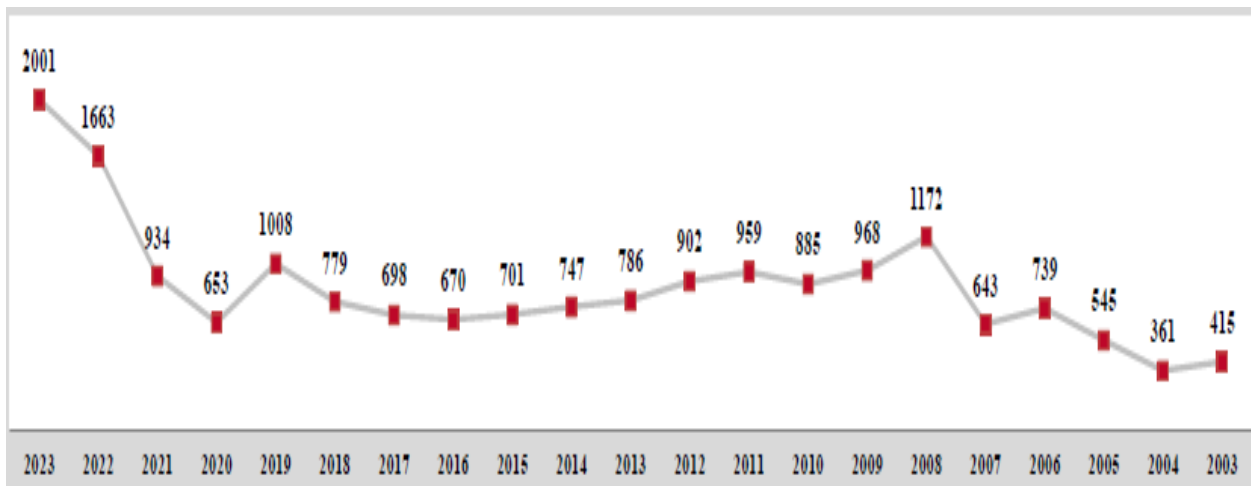
على ضوء هذه المعطيات نلاحظ بأن هناك تحسنا ملحوظا في الترتيب العالمي للدول العربية وفق مؤشر التنافسية العالمية خلال سنة 2023، حيث تعتبر الإمارات، قطر والسعودية من بين أكثر 20 اقتصادا تنافسيا في العالم لسنة 2023، وعلى هذا الأساس احتلت دولة الإمارات المركز 10 عالميا وفق الترتيب العالمي لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2023 كما تصدرت الدول العربية من حيث الأداء الاقتصادي والبنية التحتية، تليها قطر في المركز 12 عالميا وفق مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2023 كما تصدرت الدول العربية من ناحية الكفاءة الحكومية وكفاءة الأعمال، ثم المملكة العربية السعودية في المركز 17 عالميا وفق مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2023.

2.3 مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال سنة 2023:

1.2.3 تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية خلال الفترة (2003-2023):

نحاول من خلال هذا العنصر التعرف على منحنى اتجاه تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم استحداثها في الدول العربية خلال الفترة (2003-2023).

الشكل رقم (1): تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2003-2023)



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2024، ص 60.

على ضوء هذه المعطيات نلاحظ بأن هناك تطورا ملحوظا على العموم في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2003-2023) والتي وصلت إلى 2001 مشروع في سنة 2023، الأمر الذي يفسر بتحسّن جاذبية المناخ الاستثماري للدول العربية، أما بالنسبة لانخفاض عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من 1008 مشروع خلال سنة 2019 إلى 635 مشروع خلال سنة 2020 فهذا راجع أساسا إلى تداعيات أزمة كوفيد 19 وما نتج عنها من آثار اقتصادية على الصعيد الدولي ككل.

2.2.3 أهم الدول المستثمرة في الدول العربية خلال سنة 2023:

يعرض لنا الجدول الموالي أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية حسب عدد المشاريع خلال سنة 2023.

الجدول رقم (4): أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية حسب عدد المشاريع خلال سنة 2023

الترتيب	الدولة	عدد المشاريع Number of projects	الحصة من الإجمالي Share of total %	Country	Ranking
1	الولايات المتحدة	302	15.1%	United States	1
2	المملكة المتحدة	269	13.4%	United Kingdom	2
3	الهند	234	11.7%	India	3
4	الإمارات	144	7.2%	UAE	4
5	الصين	87	4.3%	China	5
6	فرنسا	86	4.3%	France	6
7	ألمانيا	65	3.2%	Germany	7
8	إيطاليا	60	3.0%	Italy	8
9	سويسرا	56	2.8%	Switzerland	9
10	سنغافورة	55	2.7%	Singapore	10
المجموع		1358	67.9%	Total	

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2024، ص63.

على ضوء هذه المعطيات نلاحظ بأنه من إجمالي 1358 مشروع تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية خلال سنة 2023 ب 302 مشروع وبنسبة 15.1% من إجمالي المشاريع، تليها المملكة المتحدة ب 269 مشروع، الهند ب 234 مشروع، الأمر الذي يفسر بقدرة المناخ الاستثماري في المنطقة العربية على جذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3.2.3 أهم الدول العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية خلال سنة 2023:

يعرض لنا الجدول الموالي أهم الدول العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية خلال سنة 2023.

الجدول رقم (5): أهم الدول العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية خلال سنة 2023

الترتيب رقم الدولة	عدد المشاريع Number of projects	عدد الشركات Companies	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف Capex (Avg)	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	Country	الترتيب بواسطة عدد المشاريع Ranking by No. of projects
1	الإمارات	1216	1170	14064	12	44717	UAE	1
2	السعودية	356	343	28450	80	40221	Saudi Arabia	2
3	مصر	131	111	40074	306	57644	Egypt	3
4	المغرب	95	86	20324	214	55401	Morocco	4
5	قطر	63	63	181	3	1247	Qatar	5
6	سلطنة عمان	36	26	1758	49	2255	Oman	6
7	البحرين	25	24	405	16	1746	Bahrain	7
8	العراق	19	18	25838	1360	7641	Iraq	8
9	الأردن	18	18	10979	610	3979	Jordan	9
10	تونس	12	11	386	32	1945	Tunisia	10
11	الجزائر	8	5	684	85	1458	Algeria	11
12	الكويت	8	8	83	10	329	Kuwait	12
13	لبنان	7	7	16	2	135	Lebanon	13
14	جيبوتي	2	2	1635	817	3617	Djibouti	14
15	ليبيا	2	2	2083	1042	3400	Libya	15
16	فلسطين	2	2	64	32	163	Palestine	16
17	موريتانيا	1	1	34000	34000	1000	Mauritania	17
المجموع والمتوسط		2001	1779	181023	90	226898	Total & Average	

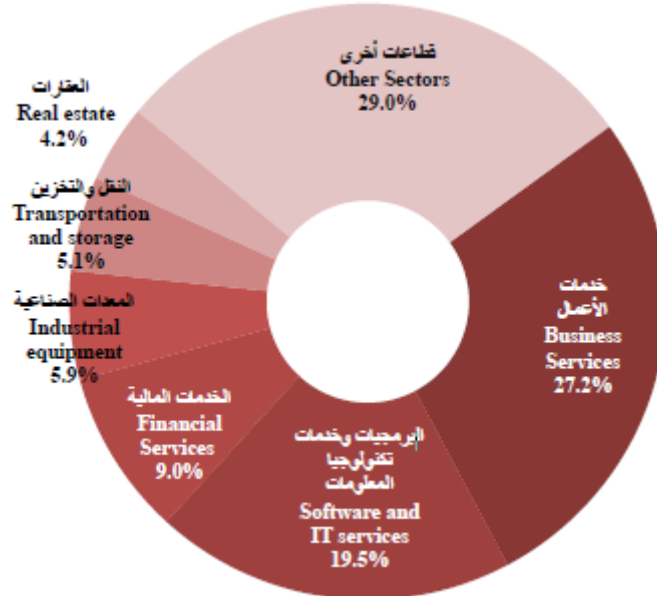
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2024، ص 66.

على ضوء هذه المعطيات نلاحظ تصدر دولة الإمارات قائمة أهم الدول العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية خلال سنة 2023 ب 1216 مشروع والتي تمثل 60% من الحصة الإجمالية للمشاريع الجديدة في المنطقة العربية، كما احتلت المرتبة الثالثة من حيث عدد الوظائف الجديدة بما يقارب 45 ألف وظيفة جديدة والمرتبة السادسة من ناحية التكلفة الاستثمارية بقيمة 14064 دولار أمريكي. فحين تصدرت مصر قائمة أهم الدول العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية خلال سنة 2023 من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 40074 دولار أمريكي والتي تمثل 22.1% من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشاريع كما وفرت أكثر من 57 ألف وظيفة جديدة.

4.2.3 أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية خلال سنة 2023:

يوضح لنا الشكل الموالي أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية خلال سنة 2023.

الشكل رقم (2): أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية خلال سنة 2023



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2024، ص70.

على ضوء هذه المعطيات نلاحظ استحواذ قطاع خدمات الأعمال على الحصة الأكبر من إجمالي عدد القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية خلال سنة 2023 بنسبة 27,2% يليها قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 19,5%، قطاع الخدمات المالية بنسبة 9%، قطاع المعدات الصناعية بنسبة 5,9%، قطاع النقل والتخزين بنسبة 5,1% وقطاع العقارات بنسبة 4,2% من إجمالي عدد القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية خلال سنة 2023، وهذا راجع أساسا لملائمة المناخ الاستثماري لهذه القطاعات لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها قطاعات إستراتيجية.

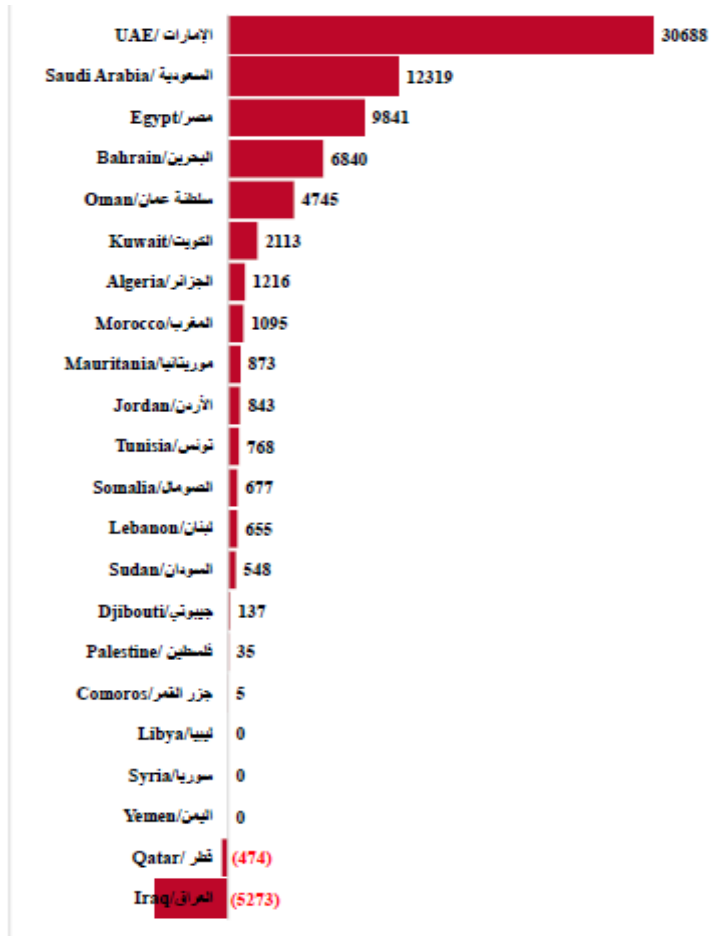
3.3 تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2023

1.3.3 قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2023 :

يوضح لنا الشكل الموالي قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2023.

الشكل رقم (3): قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2023

(مليون دولار)



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2024، ص 80.

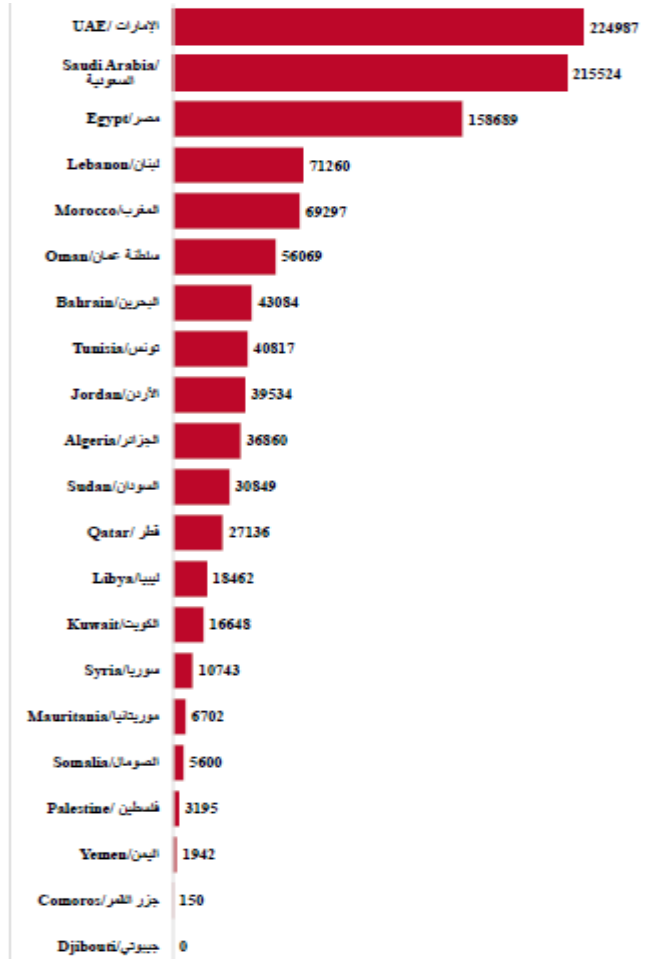
على ضوء هذه المعطيات نلاحظ بأن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2023 تتمركز أساساً في خمس دول عربية بحصة تجاوزت 95% من إجمالي قيمة التدفقات الاستثمارية تصدرتهم دولة الإمارات باستقطابها لـ 30688 مليون دولار وبحصة تقدر بـ 45,4% من إجمالي قيمة التدفقات، تليها السعودية بـ 12319 مليون دولار وبحصة تقدر بـ 18,2% من إجمالي قيمة التدفقات هذا من جهة، فحين جاءت مصدر في المرتبة الثالثة عربياً باستقطابها لـ 9841 مليون دولار والتي تمثل 14,5% من إجمالي قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2023 حيث تفسر هذه القيم بمدى ملائمة المناخ الاستثماري في هذه الدول لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد شهدت كل من العراق وقطر قيماً سالبة في قيمة التدفقات الاستثمارية وذلك نتيجة تصفية الاستثمارات.

2.3.3 قيمة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2023 :

يوضح لنا الشكل الموالي قيمة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2023.

الشكل رقم (4): قيمة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2023

(مليون دولار)



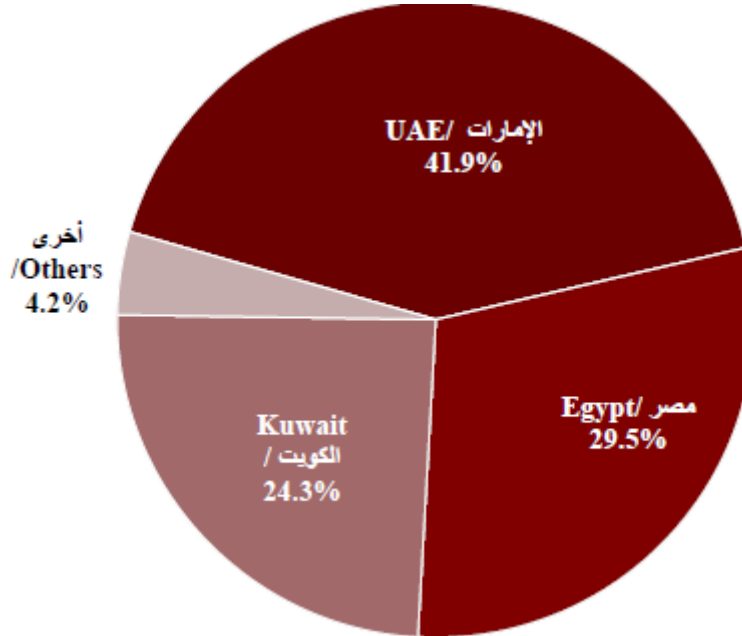
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2024، ص 81.

على ضوء هذه المعطيات نلاحظ استحواذ خمس الدول الأولى على 69% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2023، حيث تصدرتهم دولة الإمارات بحجم أرصدة بلغت 224987 مليون دولار وبنسبة 21% من إجمالي الأرصدة الواردة إلى المنطقة العربية، تليها السعودية بـ 215524 مليون دولار وبنسبة 20% من إجمالي الأرصدة، ثم مصدر بـ 158689 مليون دولار وبنسبة 14,7% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2023.

3.3.3 صفقات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية خلال سنة 2023 :

يوضح لنا الشكل الموالي أهم الدول العربية التي استفادت من صفقات الاستحواذ والاندماج خلال سنة 2023.

الشكل رقم (5): أهم الدول العربية التي استفادت من صفقات الاستحواذ والاندماج خلال سنة 2023



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2024، ص 84.

من خلال هذا الشكل نلاحظ استفادت ثلاث دول عربية فقط على أكبر عدد من صفقات الاستحواذ والاندماج خلال سنة 2023، تصدرتهم دولة الإمارات بحصة قدرت ب 41,9% من إجمالي عدد صفقات الاستحواذ والاندماج في المنطقة العربية، تليها مصر بحصة قدرت ب 29,5% والكويت ب 24,3% من إجمالي عدد صفقات الاستحواذ والاندماج خلال سنة 2023. وهذا راجع أساساً إلى زيادة النمو الاقتصادي في هذه الدول إضافة إلى ملائمة المناخ الاستثماري السائد فيها لصفقات الاستحواذ والاندماج.

4. خاتمة:

على ضوء ما تم تناوله في الجانب النظري والتطبيقي للدراسة فإنه يمكننا القول بأن كفاءة وفعالية المناخ الاستثماري للدول العربية تتوقف على مدى استقرار الظروف والعوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يمنح ثقة وضمانات للمستثمر الأجنبي.

نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تتفاوت الدول العربية فيما بينها من حيث مدى قدرة المناخ الاستثماري السائد في كل دولة على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ما يثبت صحة فرضية الدراسة؛

- تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من بين أهم الدول العربية التي تتمتع بمناخ استثماري ملائم لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك وفق مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر مكافحة الفساد ومؤشر التنافسية العالمية؛
- بالرغم من تحسن المناخ الاستثماري في الكثير من الدول العربية إلا البعض منها لايزال المناخ الاستثماري فيها غير مؤهل لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة بالنسبة للدول العربية التي تعيش ظروف سياسية واقتصادية غير مستقرة؛
- تعتبر كل من دولة الإمارات، السعودية ومصر من بين أكثر الدول العربية استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك نتيجة ملائمة مناخها الاستثماري؛
- يمثل قطاع خدمات الأعمال وقطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات من بين أهم القطاعات الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية.

توصيات الدراسة:

- على ضوء هذه النتائج يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات والتي من شأنها أن تساهم في زيادة كفاءة وفعالية المناخ الاستثماري للدول العربية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي:
- ضرورة العمل على تعزيز التكامل الاقتصادي العربي بهدف توفير مناخ استثماري أكثر جاذبية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية؛
 - تشجيع استحداث هيئات فعالة على الصعيد العربي تشرف على محاربة الفساد داخل المنطقة العربية وذلك من خلال العمل على الحد من البيروقراطية وتعزيز النزاهة والشفافية بالشكل الذي يسمح بتوفير مناخ استثماري أفضل للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
 - العمل على محاكاة التجارب الدولية الناجحة في مجال إصلاحات المناخ الاستثماري وذلك بهدف تصحيح الاختلالات التي تحد من كفاءة وفعالية المناخ الاستثماري في بعض الدول العربية لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5. قائمة المراجع:

- Ibrahim Ngouhouo, (2008), "Les Investissements Directs Etrangers En Afrique Centrale: Attractivité Et Effets Economiques", Thèse De Doctorat Non Publiée, Faculté De Sciences Economiques Et De Gestion, Université Du Sud Toulon-Var, France.
- BELLAOUAR SAIDA, GHEZIAL MOULOUD, (2024), "THE IMPACT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON EXPORTS IN ALGERIA PERIOD 1980-2020", Journal of economics and sustainable development, Volume 07, N°01.
- Hamoudi benabbes, Hassina houhou, (2021), " The role of investment policies in attracting foreign direct investment in Algeria durring the period: 2001 – 2015", Volume 15, N°03.
- Fatima Zohra KHELIFA, Fatima TALEB, (2021), "The Investment Climate and the Attractiveness of Foreign Direct Investment in Algeria (Empirical Study for the Period 2000-2019)", Journal of economic bachair.
- Lauren M. Phillips, (2006), " Growth and the Investment Climate: Progress and Challenges for Asian Economies", working paper.
- World Bank, (2015), "Investment Climate Reforms: An Independent Evaluation of World Bank Group Support to Reforms of Business Regulations", Independent Evaluation Group Studies.
- Kheira Daoud, (2024), " Improving the Investment Climate: Examining Strategies through a Literature Review ", Journal of Studies in Economics and Management, Volume 07, N°01.
- بشير هارون، (2022)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص السياسات التجارية والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- زهرة ولد بن زازة، (2021)، "مكاسب و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر 2000-2018"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تسيير استراتيجي دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، (2024)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.